

السبت ١٦ / تشرين ٢ / ٢٠٢٤

الدين العام الأمريكي يبلغ مستوى تاريخيا جديداً؛ الولايات المتحدة توقع عقدا بقيمة ٣٣.١ مليار دولار لصالح البنتاغون؛ ترامب يشيد بتعييناته ويعد بإنهاء الحروب؛ بلومبرغ: على الصين وإيران أن تشعر بالقلق من تعيينات ترامب؛ الخليج: بكين وواشنطن.. تهدئة أم تصعيد؛ الصين تستعد لملء الفراغ الدولي.. "تشاتام هاوس": سياسة ترامب "أمريكا أولاً" تمهد لبكين قيادة العالم؛ الجزيرة: أميركا لا تستطيع مواجهة الصين وحدها فماذا يمكنها أن تفعل لتجنب الهزيمة؟ الشرق الأوسط: العملية العسكرية التركية في شمال سورية تواجه رفضاً روسياً وغموضاً أميركياً؛ روسيا اليوم: بري يكشف تفاصيل "هامة" عن المقترح الأمريكي لوقف الحرب؛ الإعلام العبري يكشف ما حل بـ"لواء جولاني" في جنوب لبنان؛ هآرتس: أكثر من ١٠ آلاف إسرائيلي هاجروا إلى كندا منذ بداية العام الحالي؛ أسوشيتد برس: شركات الطيران العالمية تتجنب إسرائيل.. إلا الإماراتية؛ سفير ترامب المرشح إلى إسرائيل يعارض حل الدولتين وينكر تسمية الضفة الغربية؛ اتحاد الحريات المدنية الأمريكية: مشروع قانون معاداة السامية إهانة لحرية التعبير ورقابة للانتقادات ضد الجرائم الإسرائيلية؛ شولتس يجري اتصالاً هاتفياً مع بوتن للمرة الأولى منذ عامين؛ هل وضعت روسيا مخاباً زيلينسكي على خريطة الأهداف..؟؟

الموضوع الرئيس: العالم على وقع ترامب.. والصين التحدي الأكبر..؟؟

نقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن "إيران قدمت تأكيدات مكتوبة لإدارة بايدن أنها لم تسع إلى اغتيال الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب".

وبلغ الدين العام الأمريكي أمس مستوى تاريخيا جديدا، حيث تجاوز مستوى ٣٦ تريليون دولار، بحسب ما أظهرته ساعة الديون الفيدرالية الأمريكية. ويعد الدين الضخم عبئا ضخما على الميزانية الأمريكية، حيث تستحوذ خدمته أكثر من ١٥% من نفقات الميزانية الأمريكية. ويعني ذلك أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب سيواجه تحديات اقتصادية، في ظل ارتفاع الدين العام



وخدمته. وكان الدين العام الأمريكي قد تجاوز خلال تموز الماضي، عتبة ٣٥ تريليون دولار، أي ما يعادل ١٢٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، بحسب روسيا اليوم.

وفي الولايات المتحدة، قال البنتاغون إن الولايات المتحدة منحت عقدا بقيمة تزيد على ٣٣.١ مليار دولار لمجموعة من الشركات لإجراء أبحاث وتطوير لصالح وزارة الدفاع. وأشارت الوزارة في بيان، إلى أن "شركة دلتا ريسورسز من واشنطن، وشركة جنرال ديناميكس لتكنولوجيا المعلومات، وشركة مودرن تكنولوجيا من فرجينيا، قد حصلت على عقد بحث وتطوير داخل مركز المعلومات والتحليل التابع للبنتاغون". وأضاف البيان: "ينص هذا العقد على أن مركز المعلومات والتحليل التابع لوزارة الدفاع، وهو جزء من مركز المعلومات التقنية، سيدعم البحث والتطوير في جميع أنحاء وزارة الدفاع". ولم تتم الإشارة إلى تفاصيل أخرى بشأن العقد، فيما ذكر البيان أنه سيتم تنفيذه حتى ٢٩ أيلول ٢٠٢٧، بحسب وكالة نوفوستي.

وعد دونالد ترامب بأن يكون للولايات المتحدة "جيش قوي" وبإنهاء الحروب في الشرق الأوسط وأوكرانيا، في حين أكدت وزارتا الدفاع والخارجية الأمريكيتان أن انتقال السلطة بين الديمقراطيين والجمهوريين سيكون سلسا. وخلال خطاب ألقاه في مقر إقامته بمنتهج "مارالاغو" بولاية فلوريدا، قال ترامب "علينا أن نعود دولة عظيمة ذات ضرائب منخفضة وجيش قوي، علينا أن نهتم بقواتنا المسلحة، لقد فعلنا ذلك من قبل، وعلينا أن نفعل ذلك مرة أخرى"، منتقدا الإنفاق الأمريكي "الضخم" في أفغانستان بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢١. وعد ترامب بـ"العمل على الشرق الأوسط و(بأن) يعمل بجدية كبيرة على روسيا وأوكرانيا" لأن "هذا يجب أن يتوقف". وقد عهد الرئيس المنتخب إلى إيلون ماسك بمهمة اقتراح تخفيضات بحوالي ألفي مليار دولار من إنفاق الحكومة الفدرالية، بما في ذلك احتمال إلغاء العديد من المناصب في وزارة الدفاع الأميركية، بحسب فرانس برس.

ووفقا لمقال في وكالة بلومبرغ، درج دونالد ترامب، منذ إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية الأميركية يوم الخامس من الشهر الجاري، على التصرف بسرعة وشراسة مما ينم عن النهج الذي سيتبعه في ولايته الثانية، سواء في السياسة الخارجية أو السياسات العامة. ورأى الكاتب أندرياس كلوث في مقاله بالوكالة، أن على الصين وإيران أن تأخذا حذرهما، وأن على إسرائيل أن تشعر بتفاوت حذر، بعد الكشف عن الشخصيات التي يقترحها ترامب لشغل مناصب رفيعة في الإدارة الجديدة. وقال إن "الخضوع التام" هو الشرط الأول الذي يفرضه ترامب على شاغلي المناصب الجديدة، وهو سبب اختياره مايكل والتز مستشارا للأمن القومي، وماركو روبيو وزيرا للخارجية، وإليز ستيفانيك سفيرة لدى الأمم المتحدة.



وتابع الكاتب: إن "البعبع" المفضل لترامب هو الصين، لذا فإن والتر وروبيو ينتقدان الشيوعيين في بكين بشكل لاذع، وربما كانا يعنيان ذلك بالفعل. أما إذا كان ذلك يعني أن إدارة ترامب ستدافع بالفعل عن تايوان ضد هجوم البر الرئيسي، فتلك مسألة أخرى؛ إن جزءاً مما يسميها "خدعة" السلام من خلال القوة هو أن ترامب يلوح فقط بالقوة العسكرية بدلاً من استخدامها فعلياً، إذ يهدف إلى إنهاء الحروب أو تجنبها.

والغموض نفسه ينطبق على سياسة الرئيس المنتخب تجاه إيران؛ ففي ولايته الأولى، قتل ترامب ضابطاً إيرانياً كبيراً، وهو على استعداد لممارسة أقصى قدر من "الضغط" عليها مرة أخرى، خاصة إذا حاولت إنتاج أسلحة نووية؛ وفي الوقت نفسه، أوضح جيه دي فانس نائب الرئيس المنتخب أن "مصلحتنا تكمن إلى حد كبير في عدم الدخول في حرب مع إيران".

وبشأن العلاقة مع إسرائيل، فإن كلوث يتوقع أن يكون هناك اختلاف طفيف بين سياسة فريق الإدارة الجديدة وتصريحاته. فقد قال روبيو إن "حماس مسؤولة بنسبة ١٠٠٪ عن الموت والصدمات والمعاناة في غزة، واتهمت ستيفانيك الأمم المتحدة بممارسة ما وصفته "عنف معادٍ للسامية". ويبدو أن ترامب نفسه قد غفر لنتنياهو تهنتته للرئيس المنتهية ولايته جو بايدن عام ٢٠٢٠، وهو الآن في علاقة ودية مرة أخرى معه. ومع ذلك، يعتبر ترامب أيضاً أن القصف الإسرائيلي في غزة ولبنان إخفاقاً في العلاقات العامة، كما يكره تماماً الانجرار إلى حرب إقليمية أوسع نطاقاً، ويريد أن تتوقف هذه الحرب حتى يتمكن من استكمال ما بدأه من "اتفاقات أبراهام" بالمنطقة. ورغم ذلك، على نتنياهو ألا يعد دعم ترامب له أمراً مفروغاً منه.

أما أكثر الناس الذين تنتابهم مشاعر متباينة تجاه الإدارة الأميركية الجديدة فهم الأوكرانيون، فلطالما كان لترامب بعض الولع بالرئيس بوتين، وكان يفضل إبرام صفقة -إذا لزم الأمر على حساب أوكرانيا- على إرسال المزيد من الأموال والعتاد، ناهيك عن القوات الأميركية.!!!

ورأت افتتاحية الخليج الإماراتية، أن عودة ترامب إلى البيت الأبيض، تمثل منعطفاً حاسماً بين الولايات المتحدة والصين، على خلفية العلاقات السابقة خلال ولايته الأولى بين العامين ٢٠١٦ و٢٠٢٠ والتي تميزت بالتوتر والحرب الاقتصادية والمالية والتقنية. وتأمل بكين بأن تكون هذه العودة، مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، تقوم على التهدئة والحوار والتعاون والمنافسة، بدلاً من التصعيد؛ وهذه الإيجابية الصينية، تعكس رغبة بكين في فتح صفحة جديدة مع إدارة ترامب، لعلها تلقى صدى مماثلاً، وتضع حداً للصراع بين القوتين العظميين، ليس في مصلحتهما ولا في مصلحة العالم، وتفتح آفاقاً من التعاون بينهما، تشكل مرحلة مهمة تؤدي إلى قدر أكبر من الطمأنينة والاستقرار في عالم يضج بالصراعات والحروب والفوضى غير المسبوقة.



وأشارت صحيفة تشانينا دايلي، إلى أن رسالة شي إلى ترامب «تؤسس لنقطة انطلاق جديدة في العلاقات، وسيتعين على القيادة الأمريكية الجديدة الآن، أن تأخذ في الاعتبار الصورة الكاملة للعلاقات الصينية الأمريكية، وأن تستجيب إلى دعوة الصين للحفاظ على العلاقات الثنائية، الأكثر أهمية في العالم على طريق التنمية الصحية والمستقرة»، كما أكدت الصحيفة، ضرورة أن تلتزم الإدارة الأمريكية الجديدة بمبدأ «الصين الواحدة»، وذلك في إشارة إلى أزمة تايوان، وهي القضية الأكثر حساسية بالنسبة للصين. وقالت: «إن هذا خط أحمر لا يمكن تجاوزه».

ولفتت الخليج إلى أن هناك فرص ومجالات كثيرة للتعاون، بعيداً عن المواجهة الاقتصادية، وخاصة في ما يتعلق بالمجال العسكري، وتخفيف مخاطر المواجهة العسكرية، ومكافحة المخدرات والفتناتيل وإدارة المخاطر الأمنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والمناخ، وهي قضايا إذا تم الاتفاق بشأنها، يمكن أن تشكل مدخلاً لعلاقات أوسع وأكثر استقراراً، لكن المشكلة تكمن في الرئيس ترامب الذي يرفع شعار: "سأجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"، وهو شعار يعبر عن مواجهة مع قوى أخرى، تنازع الولايات المتحدة على موقع قيادة النظام الدولي، وتسعى إلى قيام نظام جديد متعدد يقوم على المساواة والعدالة الدولية، والمقصود هنا الصين بما تمثله من قوة اقتصادية وعسكرية تنافس الولايات المتحدة... إن شكل العلاقات الأمريكية الصينية، يعتمد مستقبلاً على قرارات ترامب، وما إذا كان سيستجيب ليد الصين الممدودة...!!!

وفى تحليل نشره موقع المعهد الملكي للشؤون الدولية تشاتام هاوس البريطاني، قال ويليام ماتئوس، إنه رغم أن ترامب لا يخفي اعتزامه تنبي نهج متشدد مع الصين، بدءاً من التلويح بفرض رسوم جمركية تصل إلى ٦٠% على المنتجات الصينية، وحتى اختيار شخصيات مناوئة للصين في حكومته، **يمكن أن تمثل إدارة ترامب فرصة كبيرة أمام الصين لتعزيز نفوذها العالمي، والاقتراب من قيادة العالم.** فاستراتيجية "أمريكا أولاً" التي يتبناها ترامب في السياسة الخارجية يمكن أن تؤدي إلى انسحاب الولايات المتحدة كلياً أو جزئياً من العديد من المنظمات الدولية والمبادرات العالمية التي شكلت أحجار زاوية في هيمنتها العالمية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ هذا الانسحاب سيخلق فراغاً لن تتردد الصين في السعي لملئه. **وستسعى بكين وراء الحصول على مساحة حركة أوسع لضمان دور قيادي في العالم وصياغة نظام دولي متعدد الأطراف يخدم مصالحها.**

وقال ويليام ماتئوس، الباحث الزميل البارز في برنامج آسيا والمحيط الهادئ في المعهد، إن رؤية الرئيس الصيني شي جين بينغ هي ضرورة وجود نظام دولي وليس فوضى. لكن هذا النظام لا يلتزم بالمعايير وأنظمة التحالف القائمة على القيم العالمية لصالح شراكات غير ملزمة تقوم على المصالح المشتركة، وهو ما يعنى، من الناحية العملية، حصول الصين على نفوذ كبير في العالم بفضل حجم اقتصادها الكبير، وريادتها التكنولوجية، وقوتها العسكرية المتنامية. **وتسعى الصين لتحقيق هذه**



الرؤية من خلال إعادة تشكيل الأمم المتحدة وإطلاق مبادراتها الدولية، وتحديد الشروط والأحكام المنظمة للتكنولوجيات الجديدة وسلاسل الإمداد.

وفي هذا السياق، أطلقت الصين، منذ ٢٠٢١، ثلاث مبادرات عالمية مرتبطة بنفوذها في الأمم المتحدة، وهي: مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية.

وتشير الصين إلى ميثاق الأمم المتحدة باعتباره "جوهر" النظام الدولي، في ورقتها الخاصة بمبادرة الأمن العالمي، وربطت مبادرة الحضارة العالمية بتشجيع الحوار بين الحضارات الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، التي قرر الرئيس ترامب في ولايته الأولى انسحاب بلاده منها. كما أصبحت الأمم المتحدة أداة أساسية تحاول من خلالها الصين بناء دورها كوسيط عالمي، بما في ذلك الترويج لخطة سلام في أوكرانيا، بالتعاون مع البرازيل.

ويرى ويليام ماتيس، خبير العلاقات الخارجية الصينية، والمتخصص في دراسة الآثار الجيوسياسية للصين كقوة صاعدة، إن مبادرة التنمية العالمية تمثل تطوراً لنهج التنمية الدولية الذي تتبناه الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، والذي أكد دور الصين كشريك تنموي أساسي بالنسبة للعديد من الدول في عالم الجنوب، مضيفاً أن المبادرتين الأخريين للأمن العالمي والحضارة العالمية تستحقان المتابعة. وتمثل مبادرة الأمن العالمي إطار عمل للتعاون الأمني الدولي في مواجهة التحالفات العسكرية الأمريكية. وفي حين مازالت الصين متأخرة للغاية عن الولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية، فإن مبادرة الأمن العالمي مصممة لكي تناسب نقاط قوة الصين، مع التركيز على التعاون في مجالات تشمل الأمن الداخلي وأمن البيانات.

ومن شأن خفض الالتزامات الأمريكية أن يساعد بكين في استخدام مبادرة الأمن العالمي لنشر معايير الأمن الصينية مع حماية مصالحها الاقتصادية أيضاً. وبالفعل أثبتت الصين أنها شريكٌ أمني جذاب بالنسبة لشركاء عسكريين للولايات المتحدة؛ فباكستان، المصنفة كحليف رئيسي من خارج الناتو للولايات المتحدة، تكتفّ تعاونها الأمني مع الصين لحماية المواطنين الصينيين الذين يعملون في مشروعات مبادرة الحزام والطريق.

في الوقت نفسه تستهدف مبادرة الحضارة العالمية تقديم بديل لمنظومة قيم حقوق الإنسان المستندة إلى القيم الغربية. وتشجع المبادرة الصينية إقامة نظام يستند إلى تعدد الحضارات، وأن لكل منها قيمها وأنظمتها السياسية الخاصة التي يجب احترام سيادتها وسلطتها؛ لذلك فإن وجود إدارة أمريكية تميل إلى الانفصال عن قضايا العالم قد يسمح بسهولة لخطاب القيم "الحضارية" الذي تتبناه بكين بأن يصبح الإطار المفضل للدبلوماسية الدولية، خاصة مع تزايد النفوذ الصيني في الأمم المتحدة.



وتابع الكاتب: رغم أهمية هذه المبادرات، سيظل المصدر الأقوى للنفوذ الصيني هو التجارة والتكنولوجيا، خاصة في المجالات التي أصبح لها فيها دور رئيسي؛ فالمنهج المنتظم للصين في تطوير التكنولوجيا الخضراء، بدءاً من إنتاج الطاقة، إلى السيارات الكهربائية، منحها السيطرة على سلاسل إمداد هذا القطاع في العالم؛ ومع قدراتها التقنية المتقدمة، ومكانتها كشريك تنموي وتكنولوجي أساسي بالنسبة لعالم الجنوب، سوف تصبح باقي دول العالم معتمدة بصورة متزايدة على الصين في سلاسل إمداد التكنولوجيا الخضراء. ونتيجة لانتشار التكنولوجيا الصينية في العالم، من المحتمل أن تصبح المعايير الصينية الحاكمة لاستخدام هذه التكنولوجيا هي المعايير السائدة.

في المقابل؛ فإن عدم رغبة إدارة ترامب في الانخراط في التعاون الدولي في مجال المناخ سيجعل الصين أكبر لاعب فيه، بما لديها من تكنولوجيات ومنتجات يحتاجها باقي العالم للتحويل الأخضر. ولا يجب التقليل من أهمية النفوذ الدولي الذي ستحققه الصين من خلال هذا الملف؛ فقد شهد منتدى التعاون الصيني الأفريقي الأخير مجموعة من التعهدات بزيادة التعاون في مجال التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة؛ كما شهد المنتدى تعهدات بتعميق التعاون في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. وفي غياب الولايات المتحدة يمكن أن تحدّد الصين المعايير الدولية لاستخدام الذكاء الاصطناعي. لذلك فإن حرص الصين على أن تصبح لاعباً رائداً في حوكمة الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم يمثل تحدياً خطيراً للولايات المتحدة، التي ربما ترغب إدارتها الجديدة في الانكفاء على الداخل تحت شعار "أمريكا أولاً".

أخيراً، فإن توازن النفوذ الدولي للولايات المتحدة والصين لا يعتمد على العلاقات الثنائية بينهما، وإنما على علاقات كل منهما مع باقي دول العالم؛ وتزايد نفوذ الصين داخل الأمم المتحدة مع مبادراتها الدولية وريادتها التكنولوجية، سيجعلها في موقف جيد للاستفادة من الغياب الأمريكي المحتمل عن المسرح العالمي تحت حكم ترامب، ويجعلها أكثر قدرة على صياغة القواعد العالمية الجديدة، من اللجوء لأي سبيل آخر. **في المقابل،** لن يكون أمام حلفاء الولايات المتحدة خيارات كثيرة لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، مادام البيت الأبيض لا يهتم كثيراً بالقضايا الدولية، ولا بقيادة أمريكا للنظام العالمي. وإذا كانت أيّ حرب تجارية بين بكين وواشنطن يمكن أن تدمر أجندة ترامب الداخلية، فإن إستراتيجية "أمريكا أولاً" هي أفضل خدمة للصين، الساعية إلى إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب، ولا يستند على القواعد التي أرستها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون بعد الحرب العالمية الثانية؛ لذلك فإن أفضل إستراتيجية لحلفاء الولايات المتحدة هي التكيف مع حقائق عالم يتزايد فيه النفوذ الصيني على المدى الطويل...!!!!

ولفت تقرير في موقع الجزيرة، إلى أنه في آب الماضي، أصدرت لجنة إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية تقريرها السنوي، الذي تمحورت نقاشاته حول التهديدات والتحديات التي تواجهها



الولايات المتحدة وسُبل التعامل معها، حيث أشار التقرير إلى أن المخاطر المحيطة بأمن واشنطن في الوقت الحالي تُعد الأكبر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبحسب الجزيرة، طرح التقرير إمكانية تورط الولايات المتحدة قريبا في حرب متعددة الجبهات مع خصوم متحالفين. **أما نتيجة هذا التورط، فهي هزيمة واشنطن بسبب عوامل عدة؛** أهمها نقص حجم قوة الدفاع الوطني (الجيش)، التي باتت غير كافية لتلبية الاحتياجات الدفاعية وحماية الأمن القومي، نظرا لتزايد امتناع الأميركيين عن التجنيد، مما أدى إلى تقليص حجم القوات الأميركية على مستوى أفرعها كافة: البرية والبحرية والجوية.

كما **يُبرز** التقرير القصور في الإنتاج الدفاعي الأميركي، ويصفه بـ"غير الكافي على الإطلاق" لتلبية متطلبات الصراع في حالة نشوب حرب مع قوى عظمى، وذلك بسبب انخفاض النسبة المئوية لميزانية وزارة الدفاع من إجمالي الناتج المحلي الأميركي، حيث بلغت نحو ٣% فقط خلال هذا العام، فيما يشير التقرير إلى أن تلك النسبة مثَّلت نحو ١٧% في أعقاب الحرب العالمية الثانية. **وبحسب لجنة إستراتيجية الدفاع، تستلزم معالجة هذه النقاط وقتا** من أجل تنفيذ مخطط طويل المدى، وهو ما لا يمتلكه واشنطن حاليا، نظرا لأن سرعة الاستجابة والتدخل باتت مطلوبة وعاملا حاسما في مستقبل الصراع، خاصة مع تزايد التوترات في منطقة المحيطين الهندي والهادي بسبب التنافس مع الصين، وكذلك تصاعد حدة الحرب الأوكرانية والغموض الذي يكتنف مساراتها مع تصاعد الدعم الغربي لكيف بما يؤدي في المقابل إلى زيادة الضغط على موسكو واستفزازها نحو مزيد من الخيارات التصعيدية، كل ذلك يضاف إليه ما يتطلبه المشهد في الشرق الأوسط من دعم وحماية متواصلين لإسرائيل في ظل عدوانها على غزة.

ووفق ذلك، **تدعو اللجنة إلى المسارعة في إنشاء قوة مشتركة مع حلفاء الولايات المتحدة في كل مسرح عمليات قد تواجه فيه واشنطن تهديدا، وأن تعمل هذه القوة على محاصرة الخصوم وتحجيم نفوذهم بما يدفعهم إلى إعادة التفكير قبل المبادرة بإضرار مصالح أميركا وأمنها، وهو ما يعني أن تعتمد واشنطن بشكل أكبر على جيوش حلفائها في بناء قوة ردع، وذلك لمعالجة النقص الذي تعاني منه على مستوى حجم القوات، نظرا لأن واشنطن لن تتمكن بمفردها عبر حجم قواتها الحالي من منافسة روسيا والصين وشركائهم، أو التصدي لحروب متزامنة على أكثر من جبهة.**

وتابع الموقع: **تشكّل الصين السؤال الأكثر إثارة للقلق بالنسبة إلى واشنطن؛** فقد ألغت إلى حد كبير المزايا العسكرية الأميركية في منطقة المحيط الهادي عبر عقدين من الاستثمار العسكري المُركّز، إضافة إلى سعيها لفرض هيمنتها الإقليمية على آسيا.



ويرى النائب السابق لمساعد وزير الدفاع الأميركي، إلبريدج كولبي، أن أفضل الخيارات أمام بكين لتحقيق هذه الهيمنة سيكون من خلال تجنب محاربة كل الخصوم المحتملين دفعة واحدة، والقيام بملاحقة إستراتيجية مُركّزة ومتسلسلة ضد أعضاء التحالف المناهض لهيمنتها واحدا تلو آخر. ويؤكد كولبي أن توجيه أية ضربة إلى أحد حلفاء واشنطن من شأنه أن يلغي التصورات المتعلقة باستعداد واشنطن للدفاع عن حلفائها، وهو ما سيدفع الدول الآسيوية إلى عدم المجازفة بالوقوف في وجه بكين، بل ومحاولة عقد صفقة معها عوضا عن ذلك. وإذا ما تمكنت بكين من السيطرة على عدد كاف من الدول في المنطقة وفق هذه الطريقة، فإنها سوف تحقق الهيمنة الإقليمية دون الحاجة إلى خوض حرب عالمية جديدة.

وفق ذلك، يوجد سبيل واحد أمام واشنطن يتلخص في توفير الدعم الكافي لحلفائها بما يدفعهم للتكاتف معا في وجه الصين، كما يتعين على الولايات المتحدة وشركائها أن يضمنوا دفاعا فعالا على طول سلسلة الجزر الأولى الواقعة في بحر الصين الشرقي، التي تضم جزر ريوكيو وكيوشو اليابانية شرقا، إضافة إلى تايوان في الجنوب، حيث تلعب هذه الجزر دورا مهما في إثبات مصداقية أميركا والتزامها بتوفير الحماية للشركاء.

في المقابل، تمتلك بكين نحو ١٥٠٠ صاروخ باليستي متوسط المدى وبعيده، يتراوح مداهم بين ١٠٠٠-٥٥٠٠ كيلومتر، وهي مُصمّمة لمنع وصول القوات الأميركية إلى القواعد على طول سلسلة هذه الجزر في حالة نشوب حرب، نظرا لأن جيش التحرير الشعبي سوف يكون بإمكانه استهداف القوات الأميركية في نطاق مئات الأميال من الساحل الصيني، مما يبرز أهمية تعدد الشراكات في المنطقة، بغرض حصار الصين والتقليل من آثار هجومها المحتمل، وذلك من خلال استيعابه من خلال عدد كبير من الحلفاء.

وأضاف تقرير موقع الجزيرة أنّ تدريبات حرية الملاحة التي تُجريها القوات الأميركية مع حلفائها في الممرات المائية المتنازع عليها بالقرب من الصين، تُشكّل جزءاً مهما في سياسة التوسع الدبلوماسي والعسكري الأميركي، وقد تسارعت وتيرة هذه العمليات خلال العام الماضي بشكل غير مسبوق، وهي تمتد من اليابان إلى الفلبين وأستراليا، ومن الهند إلى بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان... **هذا وقد أعلن الكونغرس الأميركي في تموز الماضي عن تقديمه ما يقرب من ملياري دولار من المساعدات الأمنية لدول المنطقة، بوصفها "جزءا من جهد أوسع لمساعدة البلدان على الدفاع ضد عدوانية الصين".** وتشمل الحزمة ١.٢ مليار دولار لتايوان، ونحو ٥٠٠ مليون دولار للفلبين، كذلك ٣٠٠ مليون دولار تُوزّع على فييتنام والدول الجزرية في المحيط الهادي.



كما تُعوّل واشنطن على صادراتها الدفاعية وبرامج التصنيع العسكري المشترك في تعزيز تحالفاتها بين دول منطقة المحيطين الهندي والهادي. ورغم أن عمليات نقل الأسلحة التي تقوم بها واشنطن تشمل غالبية هذه الدول، بل وتُعَدّ الولايات المتحدة المورد الدفاعي الأساسي لأكثر من دولة هناك، كما في حاليّ تايلاند وكوريا الجنوبية، فإن واشنطن تهتم بصورة خاصة بالصادرات الموجهة إلى الهند، وكذلك تلك الموجهة إلى حليفتيّها المقربتين: أستراليا واليابان.

وتأتى أهمية الهند من امتلاكها قوة بشرية مماثلة للصين، كما أنها - وبدرجة أقل- تمتلك مقومات التصنيع وطموحاته، إضافة إلى عدائها التاريخي مع بكين بسبب النزاعات الحدودية. ورغم أن دلهي ظلت لحقبة طويلة معتمدة على الصادرات الدفاعية والعسكرية الروسية، فإن تزايد اعتماد موسكو مؤخرا على بكين فيما يخص أمنها الاقتصادي وحضور مساحات تقارب أكبر بين الدولتين في ظل مواجهتهما واشنطن، يدفع دلهي إلى البحث عن مصدر تسليح آخر قادر على تلبية متطلباتها في حالة نشوب حرب. كما تحاول دلهي بناء قاعدة صناعية دفاعية بما يؤهلها لأن تكون إحدى القوى العظمى في العالم، كما ترغب في أن تصبح لاعبا مؤثرا في أسواق صادرات الأسلحة من خلال مبادرات توطين الصناعة العسكرية. **وتُدرِك واشنطن ذلك**، كما تدرك أن اعتماد دلهي التاريخي على المعدات الروسية كان مرتبطا بالحوافز الكامنة في الصفقات، **بمعنى أن أحد العوامل التي دفعت الهند إلى التعاون مع موسكو هو رغبتها في نقل التكنولوجيا الروسية إلى أراضيها والسماح لها بالإنتاج المرخص.**

وفق ذلك، تقوم واشنطن بمغازلة هذا الطموح، من خلال إطلاقها منظومة "إندوس" الثنائية لتسريع الدفاع مع الهند في حزيران ٢٠٢٣، بغرض توسيع نطاق التعاون التقني والصناعي الدفاعي، كما قدمت شركة "جنرال إلكتريك" الأميركية عرضا غير مسبوق، يتضمن إنتاج محركها النفث المتطور "إف ١٤" بشكل مشترك مع شركة "هندوستان للملاحة الجوية" المملوكة للدولة الهندية، وذلك بغرض استخدامه في النسخة المحدثة من مقاتلات "تيجاس" التي تصنعها الهند، مما يجعل الهند الدولة الوحيدة التي تحظى بتوطين صناعة هذا المحرك مع الولايات المتحدة. **جدير بالذكر أن الهند تحتل في الوقت الحالي المرتبة الأولى بين الدول من حيث عدد التدريبات العسكرية المشتركة وتبادل الأفراد مع القوات الأميركية.**

في المقابل، تمارس واشنطن ضغوطا على اليابان باستمرار منذ عام ٢٠٢٢، وذلك لدفع الأخيرة إلى زيادة إنفاقها العسكري؛ يُذكر أن طوكيو أعلنت منذ أيام قليلة عن ميزانيتها الدفاعية في عام ٢٠٢٥ التي **بلغت ٥٩ مليار دولار أميركي**، مما يجعلها أكبر ميزانية دفاعية في تاريخ اليابان على الإطلاق. ويرى المحللون أن السبب في تحوّل السياسة الدفاعية اليابانية وتحركاتها العسكرية المعززة يأتي



على خلفية حملة الترويج الأميركية لإستراتيجية المحيطين الهندي والهادي، التي تحتاج الولايات المتحدة بموجبها إلى اليابان للعب دور أكبر في احتواء الصين.

وتشير التقارير إلى أن ١٠% من الميزانية المعلنة (نحو ٥.١ مليارات دولار) سوف تخصصها طوكيو لتعزيز القدرات الدفاعية بعيدة المدى، فيما سوف تخصص ١.٧ مليار دولار لتحسين القدرات الدفاعية الجوية والصاروخية الشاملة، بغرض مواجهة التهديدات القادمة من كوريا الشمالية والصين. ومع ذلك، يرى محللون أن الزيادة في الإنفاق الدفاعي الياباني قد تكون بطيئة للغاية بما لا يخدم مصلحة واشنطن، التي تتوقع أن تبادر الصين إلى أعمال عدائية في مسرح المحيط الهادي وفقا لجدول زمني متسارع، ولذلك فإن أحد الخيارات المطروحة أمام الولايات المتحدة هو مواصلة الضغط على طوكيو لدفعها إلى توسيع استثماراتها الدفاعية من خلال ربط المساعدات العسكرية الأميركية بشروط زيادة الإنفاق الدفاعي.

علاوة على ذلك، تنظر واشنطن بقلق إلى المرونة الصناعية التي تتميز بها بكين، نظرا لقدرة الأخيرة على دمج العناصر المدنية والصناعة التجارية بشكل متناسق واستخدامها في بنية التصنيع العسكري؛ بمعنى آخر، فإن واشنطن باتت لا تستطيع مجاراة الصين على مستوى الإنجاز في التصنيع العسكري، نظرا لإشراف الحكومة الصينية على جميع المؤسسات في الدولة بما يؤهلها إلى استغلال عناصر الإنتاج المدني في تعزيز مؤسساتها الدفاعية، وهو ما يتمثل حاليا في امتلاك بكين أكبر أسطول بحري في العالم، الذي يضم أكثر من ٣٧٠ سفينة وغواصة، إضافة إلى أكبر قوة جوية في منطقتها، وهي قوة تقترب يوما عن يوم من مضاهاة القوة الجوية الغربية. وتفتقد واشنطن هذه القدرة التي تميز النموذج الصيني في الوقت الحالي.

وفق ذلك، ترى لجنة إستراتيجية الدفاع الأميركية أن تعزيز حجم القوات الأميركية من خلال بناء تحالفات لا يعد أمرا كافيا، ولن يضمن النصر لواشنطن، نظرا لأن الإنتاج العسكري الأميركي، الذي يعاني أصلا من قصور، سوف يظل مطلوبا في حالة نشوب حرب عظمى، بصرف النظر عن يقاتل. وإثباتا لذلك، تورد اللجنة تحليلا يخلص إلى أنه لا يوجد بلد في حلف الناتو، باستثناء الولايات المتحدة، يمتلك ما يكفي من مخزونات الأسلحة الأولية للقتال الحربي المستمر واسع النطاق، ومثالا على ذلك ما حدث في ذروة القتال في مقاطعة دونباس، حيث استخدم الجيش الروسي خلال يومين ذخيرة تفوق ما لدى الجيش البريطاني بأكمله!

وتطرح اللجنة حلاً يتمثل في توسيع فرص التطوير والإنتاج المشتركين مع الحلفاء ذوي القدرات التصنيعية المتقدمة، وهو ما تقوم به واشنطن في الوقت الحالي، حيث بدأت في استغلال البنى الصناعية لدول عدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي، وتأتي في مقدمة هذه الدول: اليابان



وكوريا الجنوبية وأستراليا، كما وتعزيز التعاون مع سنغافورة في مجالات الذكاء الاصطناعي، رغم وجود تعاون مسبق بين سنغافورة والصين في المجال الرقمي والسيبراني...!!!

أخبار عن سورية:

الشرق الأوسط: العملية العسكرية التركية في شمال سورية تواجه رفضاً روسياً وغموضاً أميركياً...!!؟

تصاعدت التصريحات التركية في الفترة الأخيرة حول إمكانية شن عملية عسكرية جديدة تستهدف مواقع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في شمال سورية. ووفق الشرق الأوسط، لم تظهر أي مؤشرات بعد حول توقيت العملية أو مداها بعدما قال أردوغان، إن تركيا ستكمل في الفترة المقبلة الحلقات الناقصة من الحزام الأمني على حدودها الجنوبية مع سورية. وأثارت تصريحات أردوغان، تساؤلات حول إمكانية تنفيذ هذه العملية قبل أن تتضح سياسة إدارة دونالد ترامب، فضلاً عن التنسيق مع الأطراف الفاعلة على الأرض وفي مقدمتها روسيا.

وعلقت المعارضة التركية التي تطالب بالانتهاء من مشكلة اللاجئين السوريين عبر الإسراع في تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، على التصريحات بشأن العملية العسكرية، متهمة الحكومة بممارسة الألعاب على دماء الجنود الأتراك.

وعبرت روسيا صراحة عن رفضها لقيام تركيا بعملية عسكرية جديدة، وقال المبعوث الروسي إلى سوريا، ألكسندر لافرنتييف، إنه من غير المقبول أن تقوم تركيا بعملية في سورية، بينما لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت القوات الأميركية الداعمة لقوات «قسد» و«وحدات حماية الشعب الكردية»، التي تشكل غالبية قوامها، ستسحب من شمال شرقي سورية بعد إعادة انتخاب ترامب رئيساً لأميركا. ولفت المحلل السياسي التركي، نامق دوروكان، إلى أنه بينما قيّمت روسيا العملية التركية المحتملة بأنها «غير مقبولة»، يخطط ترامب لتعيين مايك والتز مستشاراً للأمن القومي، ومايك روبيو وزيراً للخارجية، وكلا الاسمين من «الصقور» المدافعين عن بقاء القوات الأميركية في سورية.

روسيا اليوم: بري يكشف تفاصيل "هامة" عن المقترح الأمريكي لوقف الحرب... الإعلام العبري يكشف ما حل بـ"لواء جولاني" في جنوب لبنان...!!؟

أكد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري تسلمه المقترح الأمريكي، نافياً أن يكون هذا المقترح يتضمن أي نوع من حرية الحركة للجيش الإسرائيلي في لبنان، جازماً بأن "الأمريكيين وغيرهم يعرفون أنه أمر غير مقبول ولا يمكن حتى النقاش فيه بالمبدأ، وأنه لا يمكن أن نقبل بأي



مس بسيادتنا". كما نفى بري أن "يكون المقترح متضمنا نشر قوات أطلسية أو غيرها في لبنان". وكشف بري أن "المقترح يتضمن نصا غير مقبول لبنانيا، وهو مسألة تأليف لجنة إشراف على تنفيذ القرار ١٧٠١، تضم عددا من الدول الغربية". وقال بري: "هناك نقاش دائر الآن حول الآلية البديلة المقترحة، ونحن لن نسير فيها، فهناك آلية واضحة موجودة لا مانع من تفعيلها"، في إشارة منه إلى القوة الدولية العاملة في جنوب لبنان، التي تتولى مراقبة تنفيذ القرار ١٧٠١ الصادر في أعقاب حرب عام ٢٠٠٦. وحرص بري على تأكيد أن "النقاش جار بالفعل حول هذه التفاصيل"، وأن "الجو إيجابي والعبرة بالخواتيم".

وقال تامير هايمان، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية والمدير التنفيذي لمعهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب لصحيفة **وول ستريت جورنال**، إن إسرائيل تضع الفرصة السانحة التي يمكن من خلالها الاستفادة من إنجازاتها الأخيرة ضد حزب الله، بما في ذلك قتل جميع قياداته تقريبا، في أفضل شروط ممكنة لوقف إطلاق النار. **وأضاف** أنه إذا انتظرت إسرائيل وقتا طويلا، يمكن لحزب الله، بمساعدة إيران، أن يعيد تشكيل نفسه ويرفض وقف إطلاق النار ويغرق إسرائيل في حرب عصابات. وكشف المسؤولون الإسرائيليون أن نقطة الخلاف الرئيسية هي ضمان قدرة إسرائيل على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار إذا فشلت الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية في ذلك. وتسعى إسرائيل أيضا إلى إيجاد طرق لمنع حزب الله من تجديد مخزونات الأسلحة التي دمرتها إسرائيل.

ووفقا لشخص مطلع على المفاوضات، فإنه رغم التفاؤل الإسرائيلي والأمريكي، إلا أن الحكومة اللبنانية وحزب الله رفضا أخيرا طلب إسرائيل فرض أي وقف لإطلاق النار بنفسها. وبدلا من ذلك، اقترحا إضافة ضامن رابع إلى اللجنة المسؤولة عن فرض اتفاق وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي والأمم المتحدة، ومن المرجح أن تكون الولايات المتحدة...!!!

وقال المحلل العسكري الإسرائيلي آفي أشكنازي، بحسب **روسيا اليوم**، إن "حزب الله أعد كميناً لقوة جولاني في الحادث الذي وقع أول أمس وأدى إلى مقتل ٦ جنود"، موضحاً أن واقع الحرب مؤلم وصعب، وفيه إخفاقات ونجاحات، مضيفاً أن "حزب الله أعد كميناً لقوة جولاني، والحادث الذي وقع في أول أمس وأدى إلى سقوط ستة مقاتلين من الكتيبة ٥١ في لواء جولاني، كان صعباً ومؤلماً". **وتساءل**: "لكن السؤال الذي يتطلب إجابة عنه هو: ما هي الاستراتيجية القتالية في ساحتي لبنان وغزة؟ الآن، من المهم طرح الأمور على الطاولة والمطالبة بتوضيح ماهية خطة القتال. هل ما يحدث هنا نوع من زحف بطيء من دون تحديد التوجه، أو الهدف؟".



وأوضح أنه "في حال عدم وجود تحديد واضح للأهداف، من الممكن تحقيق إنجازات تكتيكية محلية، لكن لن ننجح في إحداث تغيير في الواقع الاستراتيجي". ومن أجل تغيير الوضع الأمني، يتعين علينا إعداد وتقديم خطة سياسية، أساسها دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، وتحميل الدولة اللبنانية والجيش اللبناني فقط مسؤولية كل ما يحدث على الأرض". **وأردف:** "في المقابل، على إسرائيل تقديم البديل العسكري علنا. وعندما يحدث ذلك، من المعقول الافتراض أن إسرائيل ستتوصل إلى تسوية مع الحكومة اللبنانية، بدعم من المجتمع الدولي. وحتى حدوث ذلك، نوصي الجيش بزيادة العمليات في المنطقة من خلال إدخال فرق إضافية إلى جانب الفرقة ٣٦، لأن تجميع هذه القوة العسكرية سيختصر زمن القتال".

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

هآرتس: أكثر من ١٠ آلاف إسرائيلي هاجروا إلى كندا منذ بداية العام الحالي..؟؟

قالت صحيفة هآرتس العبرية إن أكثر من ١٠ آلاف إسرائيلي هاجروا إلى كندا منذ بداية العام الحالي. وأفادت الصحيفة العبرية بأن عدد الإسرائيليين الذين هاجروا إلى كندا منذ مطلع العام ٢٠٢٤ ارتفع ٥ أضعاف. وأوضحت هآرتس بأن ٧٨٥٠ إسرائيليًا تقدموا بطلبات للحصول على تأشيرة عمل في كندا وحصلوا عليها في عام ٢٠٢٤ وهو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم في العام السابق. وأشارت إلى أن بعض الإسرائيليين الذين يهاجرون إلى كندا يأخذون معهم أزواجهم وأطفالهم.

أسوشيتد برس: شركات الطيران العالمية تتجنب إسرائيل.. إلا الإماراتية..؟؟

ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن شركات الطيران العالمية باتت تتجنب الرحلات إلى إسرائيل، باستثناء شركات الطيران الإماراتية مثل "فلاي دبي والاتحاد". وأوردت الوكالة في تقرير أن عاماً من الحرب ترك أثره على مطار بن غوريون الدولي؛ فقد ألغت شركات الطيران العالمية الرحلات، وباتت البوابات فارغة، وصور الأسرى الإسرائيليين لدى حماس تتابعها قلة من المسافرين القادمين وهم يسرون نحو قاعة الأمتعة. لكن مكتباً واحداً لاستقبال المسافرين، وتسجيلهم لا يزال مكتظاً بالمسافرين إلى الإمارات، التي فتحت جسراً لإسرائيل إلى خارج العالم طوال فترة الحرب. وبالإضافة إلى تعزيز الموارد المالية لهذه الشركات، فقد سلطت الرحلات صورة عن العلاقات المستمرة بين البلدين، والتي نجت من الحروب المستعرة في الشرق الأوسط، وستتقوى أكثر بعودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

وبحسب أستاذ دراسات الشرق الأوسط بجامعة بار إيلان، جوشوا تيتلبوم، فهذا "موقف سياسي واقتصادي"، و"هي الخطوط الجوية الأجنبية التي تواصل الطيران". **وبعيداً عن الأثر المالي**، فإن



قرار استمرار الرحلات الجوية مرتبط باتفاقية التطبيع عام ٢٠٢٠، ومع أن أبو ظبي عيّرت عن غضبها أكثر من مرة من الحرب الإسرائيلية في غزة، إلا أن قنصلية إسرائيل في دبي وسفارتها لا تزالان مفتوحتين. وتعلق دينا إسفندياري، الزميلة البارزة في مجموعة الأزمات الدولية ببيروكسل: "إنه مجرد رمز للالتزام الإمارات العربية المتحدة بالعلاقة"، و"بغض النظر عما يحدث، وبعيداً عن مسار الحرب، أو مدى انتهاك إسرائيل للقانون الدولي، فقد قرّرت الإمارات العربية المتحدة أن هذه خطوة اتخذتها، وأن العلاقة تظل مفيدة لها".

سفير ترامب المرشح إلى إسرائيل يعارض حل الدولتين وينكر تسمية الضفة الغربية..!!؟!

جدة مايك هاكابي، مرشح الرئيس ترامب لمنصب السفير الأميركي بإسرائيل، معارضته لحل الدولتين ولاستخدام مصطلحي الضفة الغربية والاحتلال، في إنكار صريح للشرعية الدولية بشأن القضية الفلسطينية. وقال هاكابي، أمس، في مقابلة مع القناة السابعة الإسرائيلية التابعة لمستوطنين "لا يمكنني أن أقول شيئاً لا أؤمن به؛ لم أكن على استعداد أبداً لاستخدام مصطلح الضفة الغربية، لا يوجد شيء من هذا القبيل، أنا أتحدث عن يهودا والسامرة (وهي التسمية الإسرائيلية للضفة)". وأضاف هاكابي "أقول للناس إنه لا يوجد احتلال"، في إشارة إلى الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب عام ١٩٦٧.

وبموجب القانون الدولي، تُعتبر إسرائيل قوة احتلال بالضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، وهو تصنيف يستند إلى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنظم قوانين الاحتلال وتؤكد حقوق السكان المدنيين في الأراضي المحتلة. وجدة هاكابي معارضته حل الدولتين، قائلا "لا أعتقد أن حل الدولتين شرعي، هذا موقف احتفظت به لسنوات، وهو موقف يتفق معه ترامب وأتوقع استمراره". وتُعد تصريحات هاكابي خروجاً عن الموقف الرسمي الأميركي التقليدي الذي يزعم دعمه حل الدولتين كإطار لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كما تتناقض مع المجتمع الدولي الذي يعد الضفة الغربية أرضاً محتلة بموجب القانون الدولي.

أخبار ومواضيع متنوعة:

اتحاد الحريات المدنية الأمريكية: مشروع قانون معاداة السامية إهانة لحرية التعبير ورقابة للانتقادات ضد الجرائم الإسرائيلية..!!؟!

أرسلت منظمة اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، الخميس، رسالة إلى أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أكدت فيها أن التشريع الحزبي الذي يدعي أنصاره أنه سيحارب معاداة السامية في الحرم الجامعي، سيكون في الواقع إهانة لحماية حرية التعبير ورقابة الانتقادات المشروعة للحكومة



الإسرائيلية خلال ارتكابها الفظائع في غزة والضفة الغربية المحتلة ولبنان. وتأتي رسالة المجموعة بعد أسبوعين من تقرير موقع أكسيوس الذي أفاد بأن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر (ديمقراطي من نيويورك) وعد مؤخرًا الزعماء اليهود بأنه سيحاول في وقت لاحق من هذا العام تمرير قانون التوعية بمعاداة السامية الذي وافق عليه مجلس النواب.

شولتس يجري اتصالا هاتفيا مع بوتين للمرة الأولى منذ عامين... هل وضعت روسيا مخبأ زيلينسكي على خريطة الأهداف..!!!

كشف الكرملين عن تفاصيل الاتصال الذي جمع الرئيس بوتين بالمستشار الألماني أولاف شولتس، والذي يعد الأول منذ كانون الأول ٢٠٢٢، وناقش فيه الزعيمان الوضع في أوكرانيا. ووفق بيان الكرملين أكد بوتين للمستشار الألماني أن "الأزمة الحالية هي نتيجة سياسة الناتو العدوانية التي تهدف إلى إنشاء مساحة مناهضة لروسيا في أوكرانيا"، بحسب روسيا اليوم.

وذكر البيان أن "بوتين أشار إلى أن الأزمة الحالية كانت نتيجة مباشرة لسنوات عديدة من سياسة الناتو العدوانية التي تهدف إلى إنشاء نقطة انطلاق مناهضة لروسيا على الأراضي الأوكرانية، مع تجاهل المصالح الأمنية لبلادنا والدوس على حقوق السكان الناطقين بالروسية". كما أبلغ بوتين المستشار الألماني بأن الاتفاقات المحتملة بشأن أوكرانيا "يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح روسيا في المجال الأمني، وأن تستند أيضا إلى الحقائق الإقليمية الجديدة، وتزيل الأسباب الجذرية للصراع". **وتطرق بوتين إلى التعاون مع ألمانيا**، لافتاً إلى أن "روسيا أوفت دائما بالتزاماتها في مجال الطاقة بشكل واضح، ومستعدة للتعاون إذا أبدت ألمانيا اهتماما". وجاء في البيان أن الزعيمين اتفقا بعد المحادثة على أن يكون مساعدهما على اتصال.

وأفاد مصدر حكومي ألماني أن الاتصال بين شولتس وبوتين "استمر ساعة"، وهو الأول بين الجانبين منذ كانون الأول ٢٠٢٢. وذكر المتحدث باسم الحكومة الألمانية أن شولتس قال لبوتين إن روسيا يجب أن ترتب لمفاوضات مع أوكرانيا بهدف تحقيق سلام عادل ودائم، مضيفاً أن ألمانيا ستدعم أوكرانيا طالما اقتضى الأمر، داعياً لضرورة إنهاء الحرب في أوكرانيا.

وكتب ديميتري نيفزوروف، في صحيفة أرغومينتي إي فاكتي الروسية حول قيام روسيا بتدمير الدفاع الجوي في كييف تمهيدا لقصف مخبأ زيلينسكي، حيث تواصل روسيا شن ضربات ممنهجة ضد أهداف عسكرية أوكرانية دون توقف. وفي الأسابيع الأخيرة، جرى التركيز بشكل خاص، كما لاحظ الخبراء، على منطقة العاصمة كييف، حيث قامت طائرات روسية مسيرة بعملية صيد حقيقية لأنظمة الدفاع الجوي التي تحمي منشآت سرية للغاية تابعة لنظام زيلينسكي؛ **بمتابعة خريطة الهجمات الأخيرة**، يمكن افتراض أن الجيش الروسي ركز على تدمير أنظمة الدفاع الجوي، بما في



ذلك البنية التحتية للمطارات ومعدات الطائرات التي تشارك في صد الهجمات الجوية الروسية. **وعقب** الخبير العسكري ألكسندر إيفانوفسكي، **فقال:**

"ليس من المستغرب أن تركز جميع القوات الآن على منطقة كييف. لننطلق من حقيقة أن جميع أنظمة الدفاع الجوي الغربية الموردة لأوكرانيا موجودة الآن في كييف. هذا يعني أنه يجب تدميرها هناك. مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن "السلطة قد تغيرت" في الولايات المتحدة، ولا يستطيع زيلينسكي الرهان على عمليات إمداد ضخمة وسريعة بأنظمة الدفاع الجوي والصواريخ الجديدة في المستقبل القريب. فقد اتضح أننا نضربها، وقريباً لن يكون هناك شيء ليحل محلها. وفي كييف (على خريطة الأهداف) الكثير من "مراكز صنع القرار" التي كانت على وشك التدمير منذ فترة طويلة".!!!!

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.